

مساهمة تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية

ولاية بشار نموذجاً -

أ.د. أقاسم عمر¹

ط.د. مومني يوسف²

Résumé:

L'étude aborde le sujet des petites et moyennes entreprises en termes du rôle qu'ils jouent dans la réalisation du développement local, car en raison de sa capacité à la répartition géographique large, Par conséquent il a abordé aux caractéristiques qui distinguent ces institutions et qui qualifie à la propagation géographique en plus signaler son rôle dans le développement local, et pour tester l'étendue de lac contribution des PME dans le développement local, l'étude a porté le cas de la wilaya de Béchar, En mettant en évidence la réalité des PME et leur contribution à l'activation du mouvement de développement local dans la wilaya.

Mots clés:

Petites et Moyennes Entreprises, Valeur Ajouté, Chauma ge, Développement Local.

المخلص:

مسايرة للتوجهات الحديثة في بناء اقتصاديات من شأنها مواكبة التغيرات الكثيرة والسريعة في بيئة الأعمال أصبح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دوراً رئيسياً في تحقيق هذه الغاية من خلال المساهمة في التنمية المحلية، وذلك بالرفع من القيمة المضافة، وتوفير مناصب شغل؛ بالإضافة الى تحقيق المشاريع الاستثمارية حيث عمدت دراستنا الى قياس مساهمة هذه مؤسسات في التنمية المحلية من خلال التطرق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في منطقة بشار، كما أنه تم الاعتماد على طريقة IMRAD في بناء هيكله ومحتوى الورقة البحثية.

الكلمات المفتاحية:

مؤسسات صغيرة ومتوسطة، قيمة مضافة، بطالة، تنمية محلية.

تمهيد:

تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهم أداه لتنويع الاقتصاد لما تمتاز به من خصائص كالمرونة والقدرة على التكيف مع التغيرات التي قد تحدث على مستوى الاقتصاد المحلي والعالمي، سهولة الانشاء، وسرعه الانتشار في مختلف المجالات الاقتصادية، وكذلك ما تلعبه من دور في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال خلق فرص عمل، زيادة الناتج الداخلي الخام، تشكيل القيمة المضافة، وترقيه الصادرات وتقليل الواردات وغيرها من الأدوار المهمة التي تساعد على ترقية الاقتصاد الوطني.

ومن هذا المنطلق تأتي هذه الورقة البحثية للإجابة على الإشكال التالي:

كيف يساهم تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية؟

¹ جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر. Email: ooakacem2007@yahoo.fr

² جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر.

وللإجابة على هذه الإشكالية ثم تطرق إلى حيثيات الموضوع من خلال تقديم الإطار النظري والدراسات العلمية السابقة، بالإضافة إلى تطبيق هذه المفاهيم النظرية على الواقع من خلال الدراسة الميدانية.

أولاً: الأدبيات النظرية والتطبيقية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المحلية.

1- ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

1-1- مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

ليس من السهل تحديد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذلك لوجود اختلاف بين الدول المتقدمة والنامية على تعريف محدد لهذا النوع من المؤسسات حيث توجد عدة معايير لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونذكرها: حجم الإنتاج، حجم المبيعات، عدد العمال، حجم الطاقة المستهلكة، حجم المرتبات المدفوعة وغيرها. حيث سنقدم مجموعة من أهم التعاريف وهي:

➤ تعرف منظمة الأمم المتحدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة استناداً إلى معيار العمالة أن المؤسسة الصغيرة هي التي تشغل ما بين 15-19 عاملاً، والمؤسسة المتوسطة هي التي تشغل ما بين 20-99 عامل¹.

➤ أما البنك الدولي يصنف المشروعات التي تعمل فيها أقل من 10 عمال في المشروعات المتناهية الصغر، والصغيرة يعمل بها ما بين 10-50 عامل، والمشروعات المتوسطة يعمل فيها ما بين 50-100 عامل².

➤ أما في الولايات المتحدة الأمريكية فإن المؤسسات الصغيرة تشغل من 10-250 عاملاً، والمتوسطة من 251-500 عاملاً³.

اعتمد المشرع الجزائري في تعريفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الجمع بين المعيار العددي (عدد العمال) وعلى رأس المال أي المعيار المالي لإيجاد حدود ما بين المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة لاسيما في المواد 4-5-6-7 من القانون التوجيهي 01 - 18 لترقيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي يعد مرجع لكل برامج وتدابير الدعم والمساعدة لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة⁴، بحيث نصت المادة الرابعة على تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية لأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات التي تشغل من 1 إلى 250 شخص ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دينار ولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار والجدول الموالي يوضح معايير تصنيف المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

¹ بوقرة الصديق، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النمو الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1999-2006، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2009، ص 10.

² وفيفة غول وآخرون، قضايا اقتصادية وإدارية معاصرة في مطلع القرن الواحد والعشرون، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، ص 119.

³ سيدي علي بلحمدي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية في ظل العولمة - دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2006، ص 24.

⁴ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، الجريدة الرسمية، العدد 77، الصادرة في 15 ديسمبر 2001، ص 6.

الجدول رقم(01): المعايير الكمية لتعريف مؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

نوع المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال (مليون دج)	مجموع الحصيلة السنوية (مليون دج)
مصغرة	1 - 9	أقل من 20	أقل من 10
صغيرة	10 - 49	أقل من 200	أقل من 100
متوسطة	50 - 250	200 - 2 مليار دينار	100 - 500

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 01

- 18، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 77، الصادر بتاريخ 15 ديسمبر 2001، ص: 6 - 7.

1-2- خصائص وأهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تتميز هذه المؤسسات بمجموعة من الخصائص تختلف بها عن بقية المؤسسات الأخرى منها¹:

- ✚ حرية اختيار النشاط المستحدث أو المستحدثين يسمح بالكشف عن القدرات الذاتية للأفراد وترقيه المبادرات الفردية، وإدماج كل إرادة في الإبداع والاختراع منعته القدرات المالية من الاندماج في النشاط الاقتصادي؛
- ✚ سهولة تأسيس هذا النوع من المؤسسات يفسح المجال أمام تحقيق التشغيل الذاتي وترقيه الاقتصاد العائلي والتخفيف منالبطالة مما يجعل هذه المؤسسات تفرض نفسها عدديا في أنحاء متعددة من العالم²؛
- ✚ قلة التدرج الوظيفي في هذه المؤسسات اعتبارا لقلة العاملين بها، مما يساعد على اتخاذ القرار بسرعه جراء تركز القرار في يد صاحب المشروع والشركاء، وبالتالي معالجة المشاكل التي تطرح في حينها؛
- ✚ سرعة الاستجابة لحاجيات السوق، ذلك أن صغر الحجم عموما وقلة التخصص وضالة رأس المال كلها عوامل تسمح بتغير مستوى النشاط أو طبيعته، على اعتبار أنه سيكون أقل كلفة بكثير مما لو تعلق الأمر بمؤسسة كبرى³؛

- ✚ الإشراف المباشر من قبل صاحب المشروع لكون إدارتها تتم من قبل المالك شخصا، ولذلك فإن إدارة المشروع والقرارات الخاصة به تتسم بالمرونة لضمان نجاح عمل المشروع، حيث يتوزع الاهتمام نحو اتجاهين، الأول يخص طلبات الزبائن وما يؤدي الى كسب رضاهم، وإنجاز طلباتهم بهدف تحقيق عائد مناسب له، والثاني يخص العمال وما يتعلق بأوضاعهم وبناء نوع من العلاقات الإنسانية بين العمال داخل المصنع⁴.

2- التنمية المحلية:

¹Capron. M, Quairel.F, évaluer les stratégies de développement durable des entreprises: L'utopie mobilisatrice dans la performance globale, journée développement durable AIMS - IAE d'aix-en- provence , 2005, pp 1-22.

²Commission des communautés européennes, livre vert: Promouvoir un cadre européen pour la responsabilité sociale des entreprises, Bruxelles, le 18.07.2001.

³Bouquin.H, le contrôle de gestion, presses universitaires de France, collection gestion, 6ème édition, paris, 2004, p 508.

⁴ماجدة العطية، إدارة المشروعات الصغيرة، الطبعة الاولى، دار الميسرة، الأردن ، 2002، ص 23.

إن مفهوم التنمية يرتبط بمفاهيم التطور والتقدم والتخلص من التبعية للغرب على أساس الثقافة الاجتماعية وقد عرفها العرب بكلمة الإنماء وهي الاتجاه القسدي في التنمية بينما يستحب لفظ التنمية ويرى البعض أن كل من اللغتين لا يعبر عن الواقع المقصود في الدول النامية حيث الحاجه تدعو إلى إحداث تغييرات جذرية في أوضاع التخلف.

وعرفها الفكر الاقتصادي الغربي على أنها عملية تنشيط الاقتصاد القومي وتحويله من حالة الركود والثبات إلى مرحلة الحركة والديناميكية أي زيادة الناتج القومي والتغيير في وسائل الإنتاج وفي مستوى العمالة والاعتماد على القطاع الصناعي والحرفي¹.

ونرى أن التنمية ذات مفهوم ثقافي واجتماعي واقتصادي وسياسي وإداري وهو لا يرتبط بقطاع من المجتمع دون آخر كما أنه يعتبر عملية مجتمعية متكاملة وشاملة ومتفاعلة في إطار نسيج من الروابط بالغة التعقيد من العوامل هي محصلة تفاعلات مستمرة من العوامل المتكاملة.

2-1- تعريف التنمية المحلية:

تعني التنمية المحلية اندماج أفراد أو القطاعات أو جماعة أو ممثلين من أبناء المجتمع المدني مع هيئات الدولة المهمة بالتنمية بهدف مساهماتهم في برامجها في أي صوره وفي أي مرحلة ويكون الهدف من الاندماج هو تأكيد مشروعية الدولة (سياسيا)، وكذا القرارات من خلال مشاركة القطاعات أو المؤسسات أو الفئات المعنية من الشعب في البرامج التنموية².

كما أنها تهدف إلى اطلاق قدرات الأفراد نحو التقدم والرفي خاصة وأنها تقوم على جملة من المفاهيم والمبادئ المتكاملة، تسعى لاستثمار الجهود الذاتية والمتغيرات الداخلية من خلال الحوافز الاقتصادية والمعنوية لاشباع حاجات المواطنين من خلال عمليات على الأصعدة البشرية والاقتصادية والتنقيفية والإدارية ويتطلب ذلك إحداث التغييرات التالية:

أ - التغيرات الاقتصادية:

وذلك بوضع برنامج تنموي يستهدف الانتقال من النظام التقليدي القائم على اقتصاديات الكفاف وإحلال الاقتصاديات الإنتاج بتوجيه الإنتاج لسد حاجيات الأفراد والاستهلاك المحلي قصير المدى مع استثمار رأس المال في القطاعات الإنتاجية وتعبئة القوى العاملة وتوجيهها نحو الصناعة والمهن الفنية العليا والخدمات المطلوبة³.

ب - التغيرات الاجتماعية:

¹ فاطمة الزهراء عبادي، مقومات تحقيق الأداء المتميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة - دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة سعد دحلب، البلدة، 2007، ص 144.

² محمد محروس اسماعيل، اقتصاديات الصناعة والتصنيع، مؤسسة بنات الجامعة، مصر، 1997، ص 213.

³ آيت عيسى عيسى، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر - آفاق وقيود، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، ص 279.

وأهمها رفع معدلات التحضر ونمو الحراك الاجتماعي وتبديل الفكر الأسري بين الولاء والخضوع وإضافة علاقه الحوار والنقاش لها، غرس ثقافه خلق القيمة المضافة في الشباب وعدم الاتكال على الدولة وتجنب صراع الأجيال¹.

ج- التغيرات السياسية:

تصاحب التنمية تغييرات سياسية كمساهمة الدولة في التنمية وترقيه التنظيمات وتبني التحديث السياسي في ظل الأفكار الوطنية والقومية ومحاولة تبوأ المكانة الدولية داخل المجتمع العالمي².

د- التغيرات الثقافية:

التغيير في المفاهيم والقيم التي تساعد في التنمية المحلية حيث أن ثقافة الحكم والمسيرين وطبيعة المجتمع من حيث التقاليد والديانات تلعب دورا في التنمية المحلية والمساندة الفكرية³.

2-2- مراحل التنمية المحلية: تتمثل مراحل التنمية المحلية في⁴:

أ- مرحلة البدء:

وتبدأ هذه المرحلة بالفكرة ونية التنمية المحلية مع الخبرة في إيجاد حلول للمشاكل وقدرة التفاوض مع الحكومة، تعرف على معوقات التنمية وتحديد أهم المؤسسات والآليات التي تساعد أفراد المجتمع في الوصول إلى أهدافهم.

ب- مرحلة الانطلاق:

حيث يشعر أفراد المجتمع بأنه يمكنهم التغيير في بعض الأوضاع والقيام بالمسؤوليات المسلمة إليهم وتخفيف حدة مقاومتهم للتغيير وإن كان هذا الشعور تم ببطء إلا أنه لا يتراجع ويسير قدما نحو التقدم وتحقيق الهدف وذلك من خلال:

- توضيح أبرز نقاط التقدم وبث روح الثقة بالحوافز المعنوية والمادية؛
- مواجهة أي معوقات مضادة للتنمية.

ج- مرحلة الاستقرار والنضج:

حيث يصل الافراد المجتمع إلى تحقيق أهداف والانتقال إلى تحقيق أهداف أخرى وذلك بالاستعانة بالمختصين في عدة مجالات وأهم ما يميز المرحلة:

- توفر السلع من حاجيات الفرد؛
- الاستقلالية التامة من التبعية سواء الاستيراد أو الاقتصاد الريعي.

د- مرحلة الاستهلاك والركود:

اشباع حاجات الفرد والبحث عن أهداف أخرى مما يزيد التراكم لرؤوس الأموال وتوزيع الناتج واستهلاكه والتي تنشأ منها علاقات الثقة بين الأفراد.

¹لخلف عثمان، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها- حالة الجزائر، أطروحة الدكتوراه، جامعة الجزائر، 2004، ص4.

²مالكوم جيلز وآخرون، اقتصاديات التنمية، ترجمة: طه عبد الله المنصور، دار المريخ للنشر، الرياض، 1995، ص31.

³مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، الأردن، 2007، ص131.

⁴أحمد شريفي، تجربة التنمية المحلية في الجزائر، نقلا عن موقع (www. Sciences juridiques.com)، تاريخ الاطلاع 02.03.2018، التوقيت: 20:25.

وشهد مسار التنمية في الجزائر اللاتوازن بين الفائض الاقتصادي الفعلي للتنمية والفائض الاقتصادي للتنمية الاحتمالي مما عرض البلاد الغنية بمواردها الطبيعية إلى الكساد والركود وجعلها كمن يرتدي لباس نصف قماشه كاملاً يكسو الرجل اليمنى إلى القدم والنصف الآخر قصيراً لا يتعدى الركبة.

وقد روستو زمن المرحلة الثانية (الانتقال) بمدة 60 سنة من مرحلة الانطلاق إلى مرحلة النضج طبقاً للتجربتين الفرنسية والبريطانية كما قسم الاقتصاد إلى ثلاثة قطاعات وهي القائمة، المكملة والمنشقة، ففي الحالة الأولى النمو يؤدي إلى خلق القوة وجذب لباقي قطاعات الاقتصاد الوطني مثلما حدث في القرن التاسع عشر ميلادي كالنسيج في بريطانيا والسكك الحديدية في الولايات المتحدة الأمريكية¹.

ملاحظة:

ويأخذ على نظرية روستو افتقاد الصدق التجريبي والكفاءة النظرية وافتقادها لمراحل النمو ولا تؤخذ بعين الاعتبار كمرجع للتنمية المحلية.

3- الدراسات العلمية السابقة:

كان موضوع تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل العديد من الدراسات إلا أننا اخترنا أقربها للدراسة الحالية ومن أهم هذه الدراسات ما يلي²:

3-1- عرض أهم الدراسات السابقة:

أ- دراسة الباحث العيد عماد، المعنونة ب: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين العراقيل والمساهمة في التنمية السوسيواقتصادية- دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر-، مقال علمي منشور في مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية، المجلد 1، العدد 1، ص: 194-167، حيث هدفت الدراسة إلى تناول ماهية هذا النوع من المؤسسات، إضافة إلى أهم المعايير المتبعة في ذلك وأسباب تعدد هذه المعايير، بالإضافة إلى مختلف المساهمات التي تقدمها هذه الأخيرة في التنمية السوسيواقتصادية، كما توصل الباحث إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر من 90 % من المؤسسات العامة، وتستوعب أكثر من 70 % من الوظائف الدائمة، وتنتج أكثر من 60 % من القيمة المضافة.

ب- دراسة الباحثين بن حمو عبد الله وبلعياشي بومدين غوتي، الموسومة بعنوان تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية: شروط ومتطلبات دراسة استكشافية لعينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى ولاية مستغانم، مقال علمي منشور في مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 4، العدد 6، ص: 267-295، هدفت الدراسة إلى إمكانية تدويل نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية العوامل والمتطلبات الكفيلة بإنجاحها في الأسواق الخارجية، وتوصلت الدراسة إلى وجود عدة أسباب تدفع بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى تدويل نشاطها،

¹نوري منير وآخرون، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لتحقيق التنمية في الوطن العربي، ملتقى دولي حول الاقتصاد الصناعي والسياسات الصناعية، بسكرة، 2008، ص7.

²منصة المجالات العلمية الجزائرية ASJP.

منها التجارية والمالية والبيئية، كما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تواجه عدة مخاطر عند إقدامها على تدويل نشاطها، منها مخاطر تجارية ومخاطر سوء التقدير الجيد للتكاليف.

ج- دراسة الباحثين سليم جابو ونوال بن عماره، المعنونة ب: نماذج مقترحة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق شركات إدارة الاستثمار الإسلامية دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة بالجزائر، مقال علمي منشور في المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 4، العدد 2، ص: 11-30، حيث هدفت الدراسة إلى إبراز الواقع التمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في الجزائر، من خلال التطرق إلى مفهوم وتطور ومصادر تمويلها، واستعراض أهم المعوقات التي تواجه تمويلها، حيث توصل الباحثين إلى أن التمويل من خلال الأساليب المقترحة من طرف شركات الاستثمار الإسلامية وشركات التأجير التمويلي الإسلامية، شركات رأس المال ملائمة للطبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

د- دراسة الباحثين شريف عمر وزرزار العياشي، تحت عنوان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار استراتيجي لحل مشكلة البطالة في الجزائر، مقال علمي منشور في مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 6، العدد 10، ص: 58-68، حيث هدفت الدراسة إلى تحقيق الإدراك لأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور حاسم في عملية التنمية الاقتصادية وتحقيق الأهداف الإنمائية الأساسية بالإضافة إلى خلق فرص عمل جديدة، وتوصلت الدراسة إلى أن الجزائر سجلت خلال السنوات الأخيرة تحسنا ملحوظا من مختلف المؤشرات الاقتصادية نتيجة الارتفاع المحسوس في أسعار النفط الذي رافقته سياسة توجيه الموارد نحو الاستثمار وإنجاز البنية التحتية الأساسية التي تنعكس ايجابا على انتعاش جميع الجوانب منها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ه- دراسة الباحثين أقاسم عمر والساوس الشيخ، الموسومة بعنوان واقع ممارسة الإدارة الاستراتيجية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة ميدانية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأدرار، مقال علمي منشور في مجلة الحقيقة، المجلد 2015، العدد 32، ص: 296-312، وهدفت الدراسة إلى قياس مدى تمكين ممارسة الإدارة الاستراتيجية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية أدرار، كما توصل الباحثين إلى افتقار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لإدراك مفهوم الإدارة الاستراتيجية بها والذي لمسها الباحثين في الواقع العملي ومن خلال تحليل نتائج الاستبيان، بالإضافة إلى تدني مستوى تحليل البيئة الخارجية والداخلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عينة الدراسة حيث سجلت متوسط 2.52 و 2.32.

3-2- أهم ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

بعدما تم عرض الدراسات السابقة يأتي الدور على مقارنة تلك الدراسات والدراسة الحالية من حيث:

أ- المتغيرات:

لقد اشتركت معظم الدراسات في الهدف الذي تسعى إليه، فبعض الدراسات ركزت على أحد المتغيرين محل الدراسة وهو دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وربطة بمتغيرات أخرى، وبعضها الآخر ركز على المتغير الثاني وعلاقته بالاستثمار، في حين تركز الدراسة الحالية على ربط المتغيرين مع بعضهما (مساهمة التطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية) ومحاولة إيجاد العلاقة بينهما.

ب- علاقة:

ف نجد أن كل الدراسات اتجهت من التنمية إلى ضرورة إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق ذلك، بينما الدراسة الحالية جاءت على ضوء تقييم مدى اسهام هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي استحدثت في تحقيق غاياتها الرئيسية وهي التنمية الاقتصادية على الصعيد الوطني بصفة عامة والتنمية المحلية في ولاية بشار بصفة خاصة.

ج- طريقة المعالجة:

سيتم معالجة دراستنا هذه بطريقة تحليلية ابرز مدى مساهمة تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية، وذلك من خلال استعراض تحليلي عن طريق جملة من الاحصائيات والبيانات المختلفة والتي تعبر عن التطورات الحاصلة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وانعكاساتها على التنمية المحلية كما سيتم اسقاط المفاهيم النظرية على الواقع من خلال الدراسة الميدانية على مستوى ولاية بشار، وأيضا من حيث طريقة ايراد IMRAD. ثانيا: مساهمة تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية لولاية بشار.

تقع ولاية بشار في الجنوب الغربي من الوطن وتقدر مساحتها بحوالي 161400

كـمـمـر بـعـيـد هـا شـمـا لـا كـمـنـولـا يـتـيـا لـبـيـضـو النـعـامـة و غـربـا لـحـدود المـغـربـية و جـنـوبـا كـلـا مـنـولـا يـتـيـأ دـرـار و تـتـدو فـو شـرـقـا صـحـراء غـر دـا يـة حـيـثـيـو

جـدبـها 21 بـلـديـة 12 دـائـرة و و صـلـعـد سـكـانـها حـسـبـا لـاحـصـائـيات 2014/12/31

لـمـديـريـة الـبرمـجـة و مـتـابـعـة المـيزانـية لـولـايـة بـشـار حـوالـي 316113 نـسـمـة حـيـث تـقـدر تـالـفـة العـمـريـة العـامـلـة مـابـين (16- 50)

سـنـة نـسـبـة 81.90 %

مـن مـجمـوع السـكـان يـهـذـا مـا يـظـهـر نـسـبـة و جـود الطـبـقة العـامـلـة فـي الـولـايـة حـسـبـا لـتـقـرير الـصـادر عـن مـديـريـة التـشـغـيل فـي 2014/12/31

أـنـهـت مـتـو فـير 8310 مـنـصـب عـمـلـا ئمـو 5831 مـنـصـب عـمـل مـؤ قـتـكـمـا بـلـغ تـنـسـبـة البـطـالـة حـوالـي 14 %،

ولـايـة بـشـار تـعـتـبـر مـنـطـقـة سـيـاحـية تـحـتـوي عـلـيـا لـصـفـات مـلائـمة لـمـوقـعـها كـمـا تـتـوفـر عـلـيـا مـنـطـقـة الحـمـاد هـو الـوا حـا تـا لـمـتـوا جـدة بـكـمـنـتـا غـيـتـو بـنـيـعـبا سـبـا لـإـضـافـة الـمـنـطـقـة السـد المـائـيـا الـذـي يـحـتـوي عـلـيـا مـنـا ظـر جـمـيـلـة بـا لـإـضـافـة النـكـونـها تـحـتـوي عـلـيـا سـمـا كـلـلـصـيد¹.

1 - مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل:

¹ تقرير مديرية التشغيل لولاية بشار لسنة 2014، ص 1.

لقد سمح التطور المستمر في تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية بشار بتوفير عدد معتبر من مناصب الشغل، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(02): تطور عدد مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية بشار(2012-2017).

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017
القطاع الخاص	9 261	12 033	14 769	15 954	20 429	22 318
القطاع العام	3 362	3 236	1 054	534	534	534
المجموع	12 623	15 269	15 823	16 488	20 963	22 852
معدل التطور	-	20,96	3,63	4,20	27,14	9,01

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على نشرية المعلومات الاحصائية لمديرية الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار لولاية بشار.

يتضح من الجدول التزايد المستمر المناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية بشار حيث تقدر نسبة هذه الزيادة بـ 81.03%، 96% منها للقطاع الخاص خلال الثلاث سنوات الأخيرة.

2- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في استغلال الموارد المحلية المتاحة:

تمتلك ولاية بشار العديد من الامكانيات الاقتصادية الممكن استغلالها خدمة التنمية المحلية، حيث كانت اسهامات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عدة مجالات وهي:

2-1- المساهمة في تطوير القطاع الفلاحي:

تعتبر ولاية بشار ولاية ذات امكانيات فلاحية معتبرة، تقدر مساحتها الزراعية بـ 254 517 هكتار، منها 327 167 هكتار مستغلة، و1173 هكتار مسقي ويتميز القطاع بزراعة الفواكه (الزيتون، البطيخ والحمضيات ب سهل العبادلة) إضافة الى التمور والطماطم (وثائق داخلية مقدمة من طرف مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية بشار) غلا أنه على الرغم من الامكانيات الفلاحية الهامة التي تمتلكها الولاية يسجل ضعف عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة النشطة ضمن القطاع، إذ لم يتعدى عددها 51 مؤسسة سنة 2017 وهو ما يؤكد المساهمة ضعيفة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم القطاع الفلاحي بالولاية (انظر الجدول رقم(03)).

الجدول رقم(03): توزيع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاعات النشاط الاقتصادي ولاية

بشار(2012-2017).

قطاعات النشاط	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الفلاحة	18	23	33	46	48	51
الصناعة	281	291	315	447	463	520
البناء و الأشغال العمومية	1 119	1 223	1 401	1 762	1 935	2 072
الخدمات	883	945	1 543	2 283	2 394	2 645
المجموع	2 301	2 482	3 292	4 538	4 840	5 288

مصدر: نشرية المعلومات الإحصائية لمديرية الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار
لولاية بشار.

2-2- المساهمة في تطوير القطاع السياحي:

تعد ولاية بشار قطب سياحي نظرا لما تتميز به من امكانيات سياحية هامة، وتشهد الولاية تزايد توافد السياح من سنة إلى أخرى حيث قدر عدد السياح ب 108156 سائح سنة 2017 منهم 106651 سائح جزائري و1505 سائح أجنبي (إحصائيات مقدمة من طرف مديرية السياحة لولاية بشار).

ويجدر بنا الوقوف على دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير القطاع السياحي الذي يمكن أن يدر عوائد مهمة تساهم في تحقيق تنمية محلية فعالة بالولاية.

الجدول رقم (04): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع السياحي (2012-2017).

قطاع النشاط	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الفندقة و الإطعام	92	94	114	151	157	193

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية لمديرية الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار
لولاية بشار.

يتضح من الجدول قلة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة النشطة في القطاع السياحي، إذ لم يتعدى عددها 193 مؤسسة، وهو ما يفسر ضعف مساهمتها في تطوير هذا القطاع الاستراتيجي الذي لم يحظى بالاهتمام الكافي، حيث لا تتوفر الولاية على أي منطقة للنشاط السياحي بالمواصفات العالمية، هو ما أثر على جذب المستثمرين نتيجة عدم توفر الأراضي المهيئة لإقامة مشاريعهم.

2-3- المساهمة في تطور الصناعات التقليدية:

تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا في رواج الصناعة التقليدية بولاية بشار نظرا لطبيعة المنطقة الريفية والسياحية، الجدول الموالي يوضح توزيع الحرفيين حسب طبيعة النشاط بالولاية إلى غاية سنة 2014.

الجدول رقم (05): توزيع الحرفيين حسب طبيعة النشاط إلى غاية سنة 2014.

طبيعة النشاط	الحرفيين الفرديين	التعاونيات الحرفية	المجموع
صناعة تقليدية فنية	212	/	212
صناعة تقليدية لإنتاج المواد	966	12	978
صناعة تقليدية لإنتاج الخدمات	897	05	902
المجموع	2075	17	2092

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على نشرية المعلومات الإحصائية لمديرية الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار لولاية بشار.

يتضح من الجدول المساهمة المعتبرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير نشاط الصناعة التقليدية، حيث وصل عدد الحرفيين الفرديين إلى 2075 حرفي، كما تم تسجيل 17 تعاونيه حرفيه تنشط في مجال إنتاج المواد وإنتاج الخدمات.

3- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير موارد مالية لبلديات الولاية:

تعتمد البلديات في الجزائر على الموارد الجبائية في تمويل الخزينة بالدرجة الأولى، خاصة البلديات الكبيرة ذات الكثافة السكانية العالية، إذ تمثل هذه الموارد تقريبا 90% من ميزانية البلديات، بينما لا تتعدى إيرادات أملاكها نسبة 10%، يوضح الجدول الموالي نصيب بلديات ولاية بشار من الإيرادات الجبائية للفترة (2012-2016).

الجدول رقم (06): نصيب بلديات ولاية بشار من الإيرادات الجبائية للفترة (2012-2016)
(الوحدة: 10^3 دج).

البلديات	2012	2013	2014	2015	2016
بشار	224.614	305.704	389.966	455.638	516.381
القنابية	2.400	3.435	5.140	7.061	8.058
العيادلة	18.534	25.190	46.021	47.891	48.189
بني وتيف	22.063	26.831	25.151	30.034	35.429
لحمر	2.305	4.100	6.393	21.264	26.777
بوكايس	5.418	6.367	7.363	16.985	15.550
مونغل	441	1.418	673	997	849
صفصيفا	535	957	874	926	1.448
مشرع هواري بومدين	1.141	2.169	3.271	1.957	1.041
كرزاز	10.429	13.614	10.703	11.465	18.563
المريجة	5.215	5.689	8.595	9.468	19.476
كسيكسو	530	1.030	926	1.200	2.870
بني يخلف	2.497	3.691	6.084	10.323	10.322
القصابي	3.381	4.671	7.721	5.473	6.574
تبيلة	2.482	4.315	5.547	12.931	11.081
تيمودي	398	1.415	383	2.283	2.754
واكدة	1.360	1.234	1.771	2.555	1.989
الرقاصة	1.802	3.813	6.126	6.762	6.246
الواتة	12.089	13.474	13.934	12.715	13.157
إقلي	9.321	12.387	12.606	17.625	44.500
رعتي قراج	2.383	1.690	4.667	6.771	20.215
فور العقيد اللطفي	3.658	4.243	6.262	7.267	4.852
الواد لحضر	815	2.175	2.174	9.241	14.502
بن الزيرقي	1.207	2.370	2.674	3.123	4.999
تاغيت	11.942	44.071	37.518	32.561	38.846
بني عباس	11.268	15.255	12.903	13.460	15.546
أولاد خضير	1.445	2.128	2.683	2.851	3.052
زوزفاته	3.367	3.789	3.247	5.621	4.224
الجديدة	535	1.446	1.943	945	1.132
تامترية	1.431	2.024	1.965	2.319	3.756
حماقير	7.953	17.402	14.299	21.267	17.045
مرحومة	1.175	2.431	3.512	5.702	9.890
الزغامة	2.327	4.076	5.931	7.037	4.763
الوقارته	739	2.579	1.631	1.391	2.643
المجموع	377.200	547.183	660.657	795.109	936.719

المصدر: احصائيات مقدمة من طرف مديرية الضرائب لولاية بشار.

يتضح من الجدول أن البلديات التي استطاعت استقطاب الاستثمارات في مختلف المجالات بما فيها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد استفادت من نصيب أكبر من الإيرادات الجبائية، حيث تحتل بلدية بشار

المرتبة الأولى بنسبة 57.05% ، تاليها بلدية العبادلة بنسبة 5.6%، ثم بلدية تاغيت 4.97%، ثم بلدية بني ونيف بنسبة 4.21%، وبذلك تستحوذ هذه البلديات على حوالي 72% من مجموع الإيرادات، أما باقي البلديات التي يقل فيها النشاط الاقتصادي فليس لها نصيب كبير من الإيرادات الجبائية.

الاستنتاجات والتوصيات:

من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية لمساهمة تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية ولاية بشار، تم التوصل إلى النتائج التالية:

❖ عرف تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية بشار تزايدا مستمرا خلال السنوات الأخيرة بفعل إجراءات الدعم التي استقادت منها الولاية لترقي وتطوير جل القطاعات؛

❖ سيطرة قطاع الخدمات والبناء والأشغال العمومية على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولاية بشار بأكثر من 80%، في حين يبقى عدد المؤسسات التابعة إلى القطاعات خاصة ذات الطابع الإنتاجي جد محدود؛

❖ محدودية مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل على مستوى بلديات الولاية، إذ لم تتعد نسبة مساهمة 12%، وهذا راجع إلى أن 99% من مجموع المؤسسات عبارة عن مؤسسات مصغرة؛

❖ تبقى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في استغلال الموارد الطبيعية المتاحة في الولاية جد ضعيفة على الرغم من امتلاكها العديد من الامكانيات الطبيعية التي تؤهلها لاستقطاب مجال الاستثماري مستدام، حيث يلاحظ التوجه الكبير للشباب المقاول نحو الاستثمار في قطاع الخدمات وذلك نظرا إلى سهولة الاستثمار في هذا القطاع؛

❖ تبقى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم ميزانية البلدية للولاية ضعيفة، وذلك راجع إلى أن التوزيع غير متوازن للمؤسسات، كما أن معظم المؤسسات عبارة عن مؤسسات خدماتية مصغرة لا تساهم بدرجة كبيرة في تحقيق الإيرادات الجبائية.

انطلاقا من النتائج المتوصل إليها نقدم التوصيات التالية:

❖ وضع استراتيجية من طرف الدولة لترقية وتطوير دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية على المستويات المحلية؛

❖ تقريب هيئات الدعم من الشباب والعمل على إزالة العراقيل والاعتمادات الإدارية الطويلة بحيث تصبح عملية معالجة الملفات واعتماد المشاريع تتم بشكل أسرع؛

- ❖ تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الانتظام في شكل تجمعات تجمع بين المؤسسات ذات النشاطات المتشابهة، وإذا ما اخذنا الامكانيات الفلاحية والامكانيات سياحية لولاية بشار فإنه يمكن انشاء هذه التجمعات في نشاطات عديدة على غرار الصناعات الزراعية والصناعات التقليدية؛
- ❖ زيادة الدعم المالي المقدم من الدولة للجماعات المحلية لتهيئة المناخ الملائم للاستثمار؛
- ❖ منح صلاحيات أكبر للجماعات المحلية لتدعيم القطاع خدمة للتنمية المحلية.

الهوامش والمراجع:

1. أحمد شريفي، تجربة التنمية المحلية في الجزائر، نقلا عن موقع (www. Sciences juridiques.com)، تاريخ الاطلاع 02.03.2018، التوقيت: 20:25 .
2. آيت عيسى عيسى، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر - آفاق وقيود، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس.
3. بوقرة الصديق، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النمو الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1999-2006، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2009.
4. تقرير مديرية التشغيل لولاية بشار لسنة 2014.
5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، الجريدة الرسمية، العدد 77، الصادرة في 15 ديسمبر 2001.
6. سيدي علي بلحمدي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية في ظل العولمة - دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة سعد دحلب، البليلة، 2006.
7. فاطمة الزهراء عبادي، مقومات تحقيق الأداء المتميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة - دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة سعد دحلب، البليلة، 2007.
8. لخلف عثمان، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها - حالة الجزائر، أطروحة الدكتوراه، جامعة الجزائر، 2004.
9. ماجدة العطية، إدارة المشروعات الصغيرة، الطبعة الاولى، دار الميسرة، الأردن، 2002.
10. مالكوم جيلز وآخرون، اقتصاديات التنمية، ترجمة: طه عبد الله المنصور، دار المريخ للنشر، الرياض، 1995.
11. محمد محروس اسماعيل، اقتصاديات الصناعة والتصنيع، مؤسسة بنات الجامعة، مصر، 1997.
12. مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، الأردن، 2007.
13. منصة المجلات العلمية الجزائرية ASJP.
14. نوري منير وآخرون، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لتحقيق التنمية في الوطن العربي، ملتقى دولي حول الاقتصاد الصناعي والسياسات الصناعية، بسكرة، 2008.
15. وفيقة غول وآخرون، قضايا اقتصادية وإدارية معاصرة في مطلع القرن الواحد والعشرون، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان.
16. Capron. M, Quairel.F, évaluer les stratégies de développement durable des entreprises: L'utopie mobilisatrice dans la performance globale, journée développement durable AIMS - IAE d'aix-en- provence , 2005.

17. Commission des communautés européennes, livre vert: Promouvoir un cadre européen pour la responsabilité sociale des entreprises, Bruxelles, le 18.07.2001.
18. Bouquin.H, le contrôle de gestion, presses universitaires de France, collection gestion, 6ème édition, paris, 2004.

المواقع الالكترونية:

<http://audit-analyse.com/books/documents/Fiscalit.>
<http://www.mouwazaf-dz.com/t14933-topic.>
<http://www.droit-dz.com/forum/showthread.php.>
[http://www.maktabati academique.dz.](http://www.maktabati_academique.dz.)
<http://www.noonbooks.at .dz.>
<http://www.angem.dz.>
<http://www.cnac.dz.>
<http://www.ensej.dz.>